



ملخص التجارة الإلكترونية

نظم ٤٠٧

المستوى الثامن

الفصل الدراسي الثاني

للعام الجامعي

١٤٣٨ - ١٤٣٩ هـ

إعداد / أبو ميار

مدرس المقرر / د. عبدالله عمر بالبيد

نشأة التجارة الإلكترونية

يرجع نشأة التجارة الإلكترونية إلى بداية السبعينات من القرن الماضي ثم مع انتشار شبكات الإنترنت ودخولها في الخدمة العامة في النصف الأول من التسعينات ثم ظهور شبكة الويب خلال النصف الثاني من التسعينات

التحديات التي تعترض تقدم التجارة الإلكترونية

١- انتشار الأمية المعلوماتية	٢- غياب البنية التحتية
٣- ضعف كفاءة قطاع الاتصالات في الدول النامية	٤- ضعف الامام باللغة الانجليزية
٥- غياب الوعي بكيفية القيام بالمعاملات عبر شبكة الإنترنت	٦- غياب الإطار التشريعي المتعلق بالتجارة الإلكترونية في معظم الدول النامية
٧- غياب التفاعلية التي تُسهل على المشتري عملية الشراء	٨- ضعف الثقة والأمان بشبكة الإنترنت
٩- ارتفاع أسعار أجهزة الحاسب الآلي مقارنة بدخل المستهلك في الدول النامية	١٠- قلة عدد بطاقات الائتمان المتوافرة لدى الناس
١١- عدم وجود مراكز متخصصة لدراسة أبعاد أسواق التجارة الإلكترونية	

عوامل التغلب على المعوقات السابقة لنجاح التجارة الإلكترونية

١- إزالة الأمية الجديدة وهي أمية الإنترنت	٢- توفير وسائل دفع الكترونية مؤمنة
٣- توفير بنية أساسية متطورة من شبكة الاتصالات	٤- إصدار الأنظمة والقوانين التي تتلائم مع التقدم التقني في مجال التجارة الإلكترونية
٥- نشر التوعية بين مختلف شرائح المجتمع حول أهمية التجارة الإلكترونية	

تعريف التجارة الإلكترونية وخصائصها

أولاً: تعريف الفقه للتجارة الإلكترونية.

الرأي الأول: تبادل السلع والخدمات والمعلومات عبر مواقع الشبكة الدولية للإنترنت.

الرأي الثاني: هي العملية التي تتم بين طرفين - بائع ومشتري - أو أكثر عن طريق استخدام الكمبيوتر عبر شبكة الإنترنت.

الرأي الثالث: هو عقد الصفقات التجارية في السلع والخدمات عبر الشبكة الدولية للاتصالات عن بعد.

ثانيا: تعريف التجارة الإلكترونية في القوانين والتشريعات المختلفة

القانون التونسي	هي العمليات التجارية التي تتم عن طريق المبادلات الإلكترونية
القانون الإماراتي	هي الأعمال المنفذة بالوسائط الإلكترونية وبشكل خاص الإنترنت
القانون الفرنسي	هي النشاط الاقتصادي الذي بمقتضاه يعرض شخص أو ينجز عن بعد وبالطريق الإلكتروني التزويد بسلع والخدمات
المنظم السعودي للتجارة الإلكترونية	لم يرد في نظام التعاملات الإلكترونية السعودي تعريفا مباشرا للتجارة الإلكترونية واكتفى النظام بتعريف التعاملات الإلكترونية في المادة الأولى بقوله (أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة إلكترونية)
مشروع التجارة الإلكترونية السعودي	نشاط اقتصادي يتم كليا أو جزئيا من خلال تقنية الاتصال عن بعد باستخدام وسيط الكتروني لتوفير سلعة أو خدمة

ثالثا: تعريف المنظمات الدولية للتجارة الإلكترونية:

منظمة التجارة العالمية WTO	مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية
-------------------------------	---

التمييز بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية

التجارة التقليدية	التجارة الإلكترونية
نستطيع أن نتلمس فيها المفهوم المادي للعقد	تبرم وتنفذ في بيئة إلكترونية غير ملموسة تجعل من العسير تركيز العقد مكانيا
لا بد من وجود مستندات ورقية	تتميز بعدم وجود مستندات ورقية

أهمية التجارة الإلكترونية ومزاياها

أهمية التجارة الإلكترونية :

تكمن أهمية التجارة الإلكترونية في الوسائل والأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة بالوسائل المعتمدة في التجارة العادية .

أهمية ونجاح التجارة الإلكترونية تكمن في تحقيقها لثلاث متطلبات أساسية عند إبرام الصفقات التجارية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي وهي :

١- السرعة	نجد أن إبرام العقد يتم في وقت قصير جداً
٢- الفاعلية	تقدم كل جديد من السلع والخدمات إلى العملاء على مدار أربعة وعشرين ساعة
٣- السهولة	تعمل على تلبية الخيارات المتاحة للعملاء بسهولة ويسر

مزايا التجارة الإلكترونية :

بالنسبة لشركات الأعمال (التجار)	تعد الميزة الأساسية لشركات الأعمال في تعاملها بالتجارة الإلكترونية بالإضافة لكونها الوسيلة الأسهل والأسرع للوصول للمستهلك
بالنسبة للمستهلكين	١- تتيح التجارة الإلكترونية حرية الاختيار أمام المستهلكين من أفراد وشركات حيث يستطيع من يرغب الشراء استعراض كافة المواصفات الخاصة بالمنتجات والمقارنة بينها . ٢- يستطيع المستهلكين التسوق وإجراء الصفقات على مدى أربعة وعشرين ساعة يوميا وعلى مدار العام . ٣- يستطيع المستهلك الحصول على سعر مخفض بالمقارنة بأسعار المتاجر التقليدية .
بالنسبة للمجتمع	زيادة الصادرات بسهولة وإمكانية تسويق السلع والخدمات عالميا

عيوب التجارة الإلكترونية :

١- عدم القدرة على رؤية أو فحص المبيع	٢- صعوبة التحقق من شخصية المتعاقدين
٣- انتهاك الخصوصية	٤- الاختراق من المتطفلين
٥- ما قد يحصل على مخالفة الشريعة الإسلامية والقانون	

خصائص وأشكال التجارة الإلكترونية

خصائص التجارة الإلكترونية :

١	غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة
٢	اكتساب التجارة الإلكترونية الطابع الدولي والعالمي
٣	غياب الوثائق الورقية المتبادلة في التجارة الإلكترونية
٤	امكانية التفاعل مع أكثر من طرف برسالة واحدة

تختص التجارة الإلكترونية بتنوع مجالاتها وتباينها حيث نجد :

١- تجارة التجزئة مثل تجارة الكتب	٢- تجارة البنوك والتمويل كالتحويلات البنكية
٣- التوزيع كالأفلام	٤- التصميمات الهندسية
٥- تبادل المعلومات التجارية بين الشركات	٦- النشر كالجرائد
٧- الخدمات المتخصصة كالاستشارات الطبية	٨- التجارة الدولية كالجمارك والضرائب

أشكال التجارة الإلكترونية :

- ١- التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ووحدة أعمال أخرى .
- ٢- التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال والمستهلكين .
- ٣- التجارة الإلكترونية بين مستهلك ومستهلك آخر .
- ٤- التعاملات الإلكترونية الحكومية (الحكومة الإلكترونية)

البنية التحتية للتجارة الإلكترونية

متطلبات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية

الأجهزة والبرمجيات (الحاسب الالي)	"أي جهاز إلكتروني ثابت أو منقول سلكي أو لا سلكي يحتوي على نظام معالجة البيانات أو تخزينها أو إرسالها أو استقبالها أو تصفحها يؤدي وظائف محددة بحسب البرامج والأوامر المعطاة
شبكة الإنترنت	مجموعة حواسيب مرتبطة ببعضها البعض بغرض تبادل البيانات عبر دائرة التسلسل

وسائل التعاقد من خلال شبكة الإنترنت

- ١- البريد الإلكتروني (E. Mail)
- ٢- غرف المحادثة بما في ذلك الواتساب أو المشاهدة
- ٣- شبكة المواقع ويب (Web)

التنظيم الإلكتروني الدولي للتجارة الإلكترونية

التنظيم القانوني على مستوى المنظمات الدولية:

تم إنشاء لجنة الأونسترال في ديسمبر من عام 1966 م بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتطوير قواعد التجارة الدولية وتحقيق نوع من الانسجام بين القواعد القانونية المنظمة لأعمال التجارة الدولية بين الدول والأعضاء .

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية المعتمدة في عام 1988 م.	قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية
وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عام 2001 م قانوناً نموذجياً بشأن التوقيع الإلكتروني	قانون الأونسترال النموذجي بشأن التوقيع الإلكتروني
أنشئت منظمة التجارة العالمية WTO عام 1995 م ومقرها مدينة جنيف بسويسرا لتتولى الإشراف على تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية . أما فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية فقد قامت المنظمة في الاجتماع الوزاري في عام 1998 م بدراسة موضوع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية .	منظمة التجارة العالمية
تأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1961 م ويوجد مقر المنظمة في العاصمة الفرنسية باريس . نجحت المنظمة في عقد مؤتمر عالمي للتجارة الإلكترونية في عام 1998 م في العاصمة الكندية أوتارا .	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
من أهم الاتفاقيات التي انبثقت عن هذه المنظمة في مجال التجارة الإلكترونية معاهدة الإنترنت الأولى لسنة 1996 م	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية :

بالنسبة للمملكة العربية السعودية فيمكن أن نصف التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية إلى :.

وهي الأنظمة التي صدرت من المنظم بهدف تنظيم التعاملات التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية والاعتراف بحجيتها ويتمثل ذلك في ١- نظام التعاملات الإلكترونية ولائحته التنفيذية . ٢- نظام الجرائم المعلوماتية . ٣- مشروع نظام التجارة الإلكترونية.	أنظمة مباشرة
والتي تُطبّق على التعاملات التي تتم عبر الشبكة الإلكترونية في حال غياب نص صريح في هذا الشأن يتعلق بالوسائط الإلكترونية . مثل : ١- نظام المرافعات الشرعية. ٢- نظام القضاء . ٣- نظام مكافحة التزوير. ٤- نظام المحكمة التجارية .	أنظمة غير مباشرة

الأنظمة المباشرة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في النظام السعودي

صدر عام 1428 هـ (أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أى إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة إلكترونية)	نظام التعاملات الإلكترونية ولائحته التنفيذية
صدر عام 1428 هـ يهدف الى صيانة بيانات وأموال التعاملات الإلكترونية سواءً المدني أو التجاري وكل من يتعامل في البيئة الإلكترونية . بعض الجرائم التي ذكرها النظام ١- الاعتداء على مواقع التجارة الإلكترونية ٢- الاعتداء على البيانات الشخصية ٣- الاستيلاء على أموال أو سندات أو توقيعها عن طريق الاحتيال . ٤- الوصول دون إذن إلى بيانات بنكية أو ائتمانية أو التعدي على أوراق مالية عبر الشبكة العنكبوتية .	نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية
جاء النظام لبيان التعريف بالمصطلحات والعبارات المتداولة في التجارة الإلكترونية	مشروع نظام التجارة الإلكترونية السعودي

أهداف مشروع نظام التجارة الإلكترونية :

١ الاعتراف بالوسائل الإلكترونية في التعاقد والاثبات ومنحها الحجية والمقبولية المقررة لوسائل التعاقد والاثبات القائمة في البيئة غير الإلكترونية .	
٢ العمل على توفير التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية بما يكفل الثقة بها ويشجع رواجها في السوق السعودي .	

الأنظمة الغير مباشرة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في النظام السعودي

نظام الدفاتر التجارية الحالي ومواده ذات العلاقة بموضوع التجارة الإلكترونية هو النظام الوحيد تقريباً من الأنظمة غير المباشرة وله علاقة بالتجارة الإلكترونية .	نظام الأسماء التجارية الصادر عام 1420 نظام العلامات التجارية الصادر عام 423 نظام الدفاتر التجارية الصادر عام 1409
وهو النظام الذي وُضع لحماية المستهلكين فيما يتعلق بأحكام البيانات التي تكتب على السلع والمنتجات في حالة شرائها بالطرق العادية .	نظام البيانات التجارية الصادر عام 1423
النظام الجديد لم يكن شاملاً بشكل صريح عند صياغة مواده على شمول هذا النظام للغش عبر التعاملات التجارية الإلكترونية .	نظام مكافحة الغش التجاري الصادر عام 1429

نظام حماية حقوق المؤلف الصادر عام 1424	حيث يكتسب موضوع حماية حقوق المؤلف على شبكة الإنترنت أهمية كبيرة خاصة في ضوء انتشار التقنيات الرقمية .
نظام المرافعات الشرعية الصادر عام ١٤٣٥	لم تأت عدد من مواده موائمة مع بيئة التجارة الإلكترونية .
نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 1422	الجريمة الإلكترونية تأخذ أشكالاً مختلفة عن أشكال الجريمة التقليدية وذلك في طبيعتها والأدوات المستخدمة ...
نظام مكافحة التزوير الصادر عام 1382	هذا النظام في صورته الراهنة لا يوفر الحماية الجنائية اللازمة للتعاملات والتجارة الإلكترونية وذلك فيما يتعلق بجرائم التزوير المعلوماتية للمعلومات والبيانات.

عقود التجارة الإلكترونية

تعريف عقود التجارة الإلكترونية :

عُرفت بأنها	تنفيذ بعض المعاملات التجارية في السلع والخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر أو تاجر ومستهلك وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
وعرفها البعض الآخر بالنظر للصفة الدولية	هي العقود التي تتلاقى عروض السلع والخدمات بالوسائط التكنولوجية المتعددة من جانب أشخاص متواجدين في دولة أو دول مختلفة يقبل يمكن التعبير عنه من خلال ذات الوسط بإتمام العقد .
ويعرفها التوجيه الأوربي	كل عقد يتعلق بالبضائع أو الخدمات يبرم بين المورد والمستهلك في نطاق نظام للبيع أو تقديم خدمات عن بعد نظمه المورد الذي يستخدم لهذا العقد تقنية اتصال عن بعد لإبرام العقد وتنفيذه .
استخلص النظام السعودي مما ورد في الفقرة العاشرة من مادة التعريفات في المادة الأولى في ذكره عن المقصود بالتعاملات الإلكترونية	أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة إلكترونية .

أنواع عقود التجارة الإلكترونية

عقد البيع الإلكتروني	يعتبر عقد البيع من أهم العقود الإلكترونية وأكثرها شيوعاً في التجارة الإلكترونية ويتميز عقد البيع المبرم عبر شبكة الإنترنت بنفس مميزات عقد البيع التقليدي فهو عقد رضائي ومعارضة وملزم للجانبين وناقل للملكية .
عقود الخدمات الإلكترونية	هي تلك العقود التي يكون الهدف منها تقديم نوعين من الخدمات إما خدمات إلكترونية مباشرة وتتمثل في عقود المعلوماتية أو خدمات يتم تنفيذها في العالم الملموس

أطراف عقود التجارة الإلكترونية:

المرسل	الطرف الأول (اصلي)
المرسل اليه	الطرف الثاني (اصلي)
عبارة عن هيئة أو منظمة أو شركة عامة أو خاصة موثوقة تقدم خدمات أمنية للمعلومات الإلكترونية المتبادلة في التجارة الإلكترونية ويدخل من ضمنها (الوسيط) .	الطرف الثالث (محايد)

خصائص عقود التجارة الإلكترونية

١	تبرم عن بعد
٢	الرضائية التفاوضية
٣	ذات تنفيذ فوري
٤	ذات طابع دولي وعالمي

التعبير عن الإرادة في عقود التجارة الإلكترونية

وسائل التعبير عن الإرادة :

١	عن طريق البريد الإلكتروني
٢	عن طريق المحادثة أو المشاهدة عبر الإنترنت يرف الدردشة
٣	عبر شبكة مواقع ويب

التراضي في عقود التجارة الإلكترونية

بدء نشوء التعاقد الإلكتروني يتم بتوافر ركن التراضي لدى أطراف التعاقد في عقود التجارة الإلكترونية من خلال تبادل التعبير عن إرادتين متطابقتين هما إرادة الموجب المنشئ وإرادة القابل المرسل إليه.

الإيجاب الإلكتروني :

لا يختلف الإيجاب الإلكتروني عن الإيجاب التقليدي إلا من حيث وسيلة التعبير عن الإرادة .

شروط الإيجاب الإلكتروني:

١	أن يكون باتا وقاطعا لا يحتمل التأويل أو الغموض أو التحفظ أو المزاح .
٢	أن يتضمن العناصر الأساسية للمبيع أو الخدمة المقدمة العناصر الجوهرية .
٣	أن يكون موجها إلى شخص أو أشخاص محددين .

سقوط الإيجاب الإلكتروني:

١	رفض الإيجاب الإلكتروني
٢	انتهاء مدة الإيجاب المحدد المدة
٣	إلغاء الإيجاب الإلكتروني

القبول في عقود التجارة الإلكترونية

شروط القبول :

١	أن يكون باتا
٢	أن يوجه إلى صاحب الإيجاب
٣	أن يطابق الإيجاب مطابقة تامة

يتم القبول في التعاقد الإلكتروني بإحدى طريقتين :

من خلال موقع العرض نفسه	بأن يقوم القابل المشتري مثلا بإدخال البيانات الخاصة بالعقد المعروض على الشاشة ودفع قيمة المبيع بعد النقر على المفتاح الخاص بالقبول .
بواسطة البريد الإلكتروني	بأن يقوم القابل بتضمين الرسالة الإلكترونية قبوله.

سلامة الرضى في عقود التجارة الإلكترونية :

يعتبر الرضى هو الأساس الأول والركن الرصين لقيام عقد التجارة الإلكترونية إلا أنه يلزم أن يكون سليماً صحيحاً وإلا كان العقد مهدداً بالزوال.

الأهلية في عقود التجارة الإلكترونية :

١	ثبوت صفة المتعاقد الشخصية أو الوظيفية التي تعاقد على أساسها
٢	ثبوت كمال أهليته على النحو الذي يتطلبه القانون

عيوب الإرادة في عقود التجارة الإلكترونية

الغلط	وهم يقوم في ذهن الشخص يجعله يتصور الأمر على غير حقيقته بأن يرى فيه شيئاً غير موجود في الحقيقة
التدليس	له طريقتين ١- ايجابيه : وتتمثل في القيام بوساطه احتيالية بغرض إيقاع المتعاقد في غلط يدفعه إلى التعاقد ٢- سلبيه : سكوت أحد المتعاقدين عن ذكر بيانات معينة إذا كان من شأن العلم بها إحجام المتعاقد الآخر عن إبرام العقد
الاستغلال (الغبن)	عدم المساواة بين ما يعطيه العاقد وما يأخذه
الإكراه	هو ضغط يقع على الشخص بغير وجه حق فيولد في نفسه رهبة تدفعه إلى التعاقد

ركنا المحل والسبب في عقود التجارة الإلكترونية

المحل في عقود التجارة الإلكترونية :

محل عقد التجارة الإلكترونية هو الالتزامات التي يولدها هذا العقد ويشترط فيه بصفه عامة أن يكون مشروعاً وأن يكون موجوداً أو ممكناً وقابلًا للتعيين.

يجب أن يكون محل العقد المبرم عبر الإنترنت مشروعاً أي غير مخالف للشريعة الإسلامية في النظام السعودي أو للنظام العام أو الآداب العامة .

السبب في عقود التجارة الإلكترونية :

هو الغرض الذي يقصد المتعاقد الوصول إليه من وراء ارتضائه التحمل بالالتزام .

لا يتمتع ركن السبب في العقد المبرم عبر الإنترنت في أي جانب من جوانبه بأية خصوصية عن ركن السبب في العقد المبرم بالصورة التقليدية .

وسائل الدفع في عقود التجارة الإلكترونية

تتطلب عملية الدفع الإلكتروني وجود نظام مصرفي معد مسبقاً لدى طرفي العقد يتيح الدفع بهذه الصورة .

ماهية الدفع الإلكتروني وخصائصه :

يعد الدفع الإلكتروني وسيلة سهلة وسريعة لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية .

تعريف الدفع الإلكتروني: هو القيام بأداء الثمن بطريقة إلكترونية من خلال شبكة اتصال دولية مفتوحة على معظم دول العالم هي الإنترنت .

خصائص الدفع الإلكتروني :

١	الدفع الإلكتروني يكون مصحوباً بوسائل أمان فنية من شأنها أن تحدد المدين الذي يقوم بالدفع والدائن الذي يستفيد منه .
٢	تتم عمليات الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات هما: ١- شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد . ٢- شبكة عامة يتم من خلالها التعامل بين العديد من المستخدمين .
٣	تتسم وسائل الدفع الإلكتروني بالصيغة الدولية حيث تكون مقبولة في جميع دول العالم .
٤	يتم الدفع الإلكتروني من خلال استخدام النقود الإلكترونية والتي هي عبارة عن قيمة نقدية محملة على بطاقة .

أنواع الدفع الإلكتروني :

بطاقات الدفع	وهي البطاقات التي تمكن من تحويل قيمة المشتريات من حساب المشتري إلى حساب البائع . وأشهر هذه البطاقات الفيزا كارد والماستر كارد .
البطاقات الذكية	تتيح هذه البطاقات لحاملها ميزة حفظ رصيد صاحبها من الاستخدام إذا ما سرقت البطاقة أو تم تقليدها .
الدفع عبر الهاتف المحمول	بإحدى طريقتين : ١- قيام العميل بإرسال رسالة SMS عن طريق هاتفه المحمول إلى البنك الخاص به والمتضمنة رغبته في إجراء تحويل مصرفي من حسابه إلى حساب البائع . ٢- اتصال العميل بالبنك وطلب تحويل مبلغ معين من حسابه لديه إلى حساب البائع .

المهاتف المصرفي	وهو نوع متطور من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء يعمل أربعاً وعشرين ساعة كاملة في اليوم الواحد وذلك على مدار العام .
الشيكات الإلكترونية	وهي عبارة عن رسالة بيانات في صورة شيك حيث يتضمن كافة أركان الشيك

القانون واجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية

قواعد الإسناد :

ليس هناك شك أن الأخذ بقواعد الإسناد المتعلقة بالعقود التقليدية ليست مناسبة لعقود التجارة الإلكترونية .

ومع ذلك يذهب جانب كبير من شراح القانون إلى صلاحية قواعد الإسناد للتوصل لحكم معاملات التجارة الإلكترونية .

تطبيق قواعد الإسناد في مجال العقود الدولية

على عقود التجارة الإلكترونية :

يرى أنصار تطبيق قواعد الإسناد لحل منازعات عقود التجارة الإلكترونية أنه نظرًا لأن طبيعة هذه العقود التي تتم عبر الإنترنت هي عقود دولية فإنها تخضع لقواعد الإسناد التي تحكم العقود الدولية . إلا أن الاتجاه القوي هو تطبيق القانون الذي يرتبط به العقد برابطة وثيقة خصوصاً عندما يختلف مكان أو تنفيذ الالتزام الجوهرى عن مكان إبرامه.

قانون الإرادة

مفهوم قانون الإرادة:

يقوم قانون الإرادة على حق الأطراف الكامل في اختيار قانون يحكم العقد المبرم بينهم وحقهم في تعديل هذا القانون حتى ولو كان هذا القانون غير ذي صلة بموضوع النزاع أو أطرافه . وبناء على ذلك فإن عقود التجارة الدولية التي تبرم بوسائل إلكترونية تخضع هي الأخرى لقانون الإرادة أسوة بما هو مطبق في التجارة التقليدية .

القانون واجب التطبيق في حالة غياب قانون الإرادة :

إذا لم يتفق أطراف عقد التجارة الإلكترونية على تحديد القانون واجب التطبيق ولم تكن هناك إمكانية لمعرفة ذلك القانون من نصوص العقد فإن القاضي أو المحكم يحاول استخلاص الإرادة الضمنية من خلال الاطلاع على مجمل العقد والظروف المحيطة به فإن تعذر عليه ذلك يلجأ إلى ما يسمى بتوطين العقد.

تطوير قواعد الإسناد في مجال عقود التجارة الإلكترونية :

المنظم السعودي في التعاقد الإلكتروني يعتد بالمكان الذي تم فيه استلام القبول ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك .

تحديد حقوق والتزامات أطراف عقود التجارة الإلكترونية

التزامات أطراف عقود التجارة الإلكترونية :

الأصل أن يحدد العقد الإلكتروني التزامات الأطراف على وجه الدقة حتى لا يحدث بينهما نزاع في المستقبل ولكن إذا سكت العقد عن تنظيم بعض الجوانب من التزامات الأطراف تكفل القانون واجب التطبيق على العقد بتحديد هذه الالتزامات .

التزام المشتري بأداء الثمن (الدفع الإلكتروني) :

يعد التزام المشتري بدفع الثمن هو الالتزام الرئيسي الذي يقع على عاتقه في عقود التجارة الإلكترونية

حقوق أطراف عقود التجارة الإلكترونية

من أهم الحقوق المقررة للمشتري في عقود التجارة الإلكترونية هو حقه في العدول عن العقد. وتبدأ مدة العدول في السريان منذ استلام المشتري للمبيع ودون أن يتعرض لأية جزاء من جراء هذا العدول .	حق المشتري في العدول عن العقد
الحق في الضمان حق يثبت للمشتري في كل مكان عقود التجارة الإلكترونية . على المشتري إخضاع البائع للضمان وإلا سقط حقه فيه.	حق المشتري أو متلقي الخدمة في الضمان

إثبات عقود التجارة الإلكترونية

السجل الإلكتروني :

نظراً لأهمية السجل الإلكتروني في توثيق المعاملات الإلكترونية فإن الاتفاقيات الدولية والتنظيمات الوطنية الخاصة بالتجارة الإلكترونية تشترط وجود سجل إلكتروني .

تعريف السجل الإلكتروني :

المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي .

الشروط الواجب توفرها في السجل الإلكتروني :

أوضح نظام التعاملات الإلكترونية السعودي الشروط الواجب توفرها حتى يكون للسجل الإلكتروني حجيته في مواجهة الغير .

١	سلامة محتوى السجل الإلكتروني وعدم التغيير فيه
٢	قابلية السجل الإلكتروني للاحتفاظ بالمعلومات الواردة فيه
٣	أن يكون السجل الإلكتروني مقروناً تمكن من معرفة المرسل والمرسل إليه .

مزايا السجل الإلكتروني

١	أن سجلات الكمبيوتر يصعب تغييرها أو تحريفها أو تزويرها مقارنة بالسجلات الورقية
٢	إنها لا تحتاج إلى حيز مكاني مقارنة بالسجلات الورقية

التوقيع الإلكتروني لإثبات عقد التجارة الإلكترونية :

يعتبر التوقيع الشرط الجوهري الذي يسمح بنسبته إلى من صدر عنه .

ماهية التوقيع الإلكتروني

هو عبارة عن مجموعة أرقام تمثل توقيعاً على رسالة معينة بحيث يتحقق هذا التوقيع من خلال اتباع بعض الإجراءات الحسابية المرتبطة بمفتاح رقمي خاص بالشخص المرسل ومن خلال الضغط على هذه الأرقام الخاصة لمستخدم الإنترنت يكون التوقيع الإلكتروني.

تعريف لجنة قانون التجارة الدولية الأونسترال	هو عبارة عن مجموعة أرقام تمثل توقيع أ على رسالة معينة .
تعريف نظام التعاملات الإلكترونية السعودي	بيانات الكترونية مدرجة في تعامل الكتروني أو مضافة إليه أو مرتبطة به منطقياً تستخدم لإثبات هوية الموقع .

صور التوقيع الإلكتروني :

أولاً : التوقيع الرقمي : تعتبر تقنية التوقيع الرقمي من أكثر صور التوقيع الإلكتروني شيوعاً وأهمها على الإطلاق .

1- نظام التشفير المتماثل	الذي يعتمد على استخدام مفتاح واحد للتشفير معروف لكلا طرفي المعاملة الإلكترونية .
2- التشفير غير المتماثل	الذي يعتمد على استخدام مفتاحين لتشفير الرسالة أحدهما مفتاح عام يسمح لكل شخص مهتم القيام بقراءة رسالة البيانات عبر الإنترنت ولكن دون أن يتمكن من إدخال أي تعديل عليها .

ثانياً : التوقيع باستخدام البطاقات الممغنطة: ويتم هذا التوقيع باستخدام الرقم السري وهذه الصورة تعتبر كذلك من الأكثر شيوعاً .

1- ثنائي الأطراف	العميل + البنك
2- ثلاثي الأطراف	العميل + البنك + طرف ثالث

ثالثاً : التوقيع بالقلم الإلكتروني : ويتمثل ذلك في نقل التوقيع المحرر بخط اليد عن طريق التصوير بالماسح الضوئي ثم تخزينه في جهاز الحاسوب وبعد ذلك يتم نقل هذه الصورة إلى العقد الذي يراد إضافة التوقيع إليه لإعطائه الحجية اللازمة.

رابعاً : التوقيع باستخدام الخواص الذاتية : ويعرف بالتوقيع البيومتري .

طرق التوقيع البيومتري :

١	البصمة الشخصية
٢	مسح العين البشرية أو بصمة القرنية
٣	التحقق من نبرة الصوت
٤	خواص اليد البشرية
٥	التعرف على الوجه البشري
٦	التوقيع الشخصي

خامساً: التوقيع عن طريق استخدام لوحة المفاتيح أو المؤشر المتحرك: ويتم هذا التوقيع من خلال الاطلاع على العقد من خلال شاشة الحاسب والمشمول على خانات تحتوي على عبارات تفيد قبول التعاقد .

حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات

شروط التوقيع الإلكتروني لدى الفقه القانوني :

١	أن يكون التوقيع مطابقاً
٢	أن يكون التوقيع دائماً
٣	أن يكون التوقيع مباشراً

تسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية

التحكيم الإلكتروني :

هو التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر شبكة الإنترنت .

ويعد التحكيم الإلكتروني أفضل وسيلة لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية .

مزايا وعيوب التحكيم الإلكتروني :

المزايا	العيوب
يجنب أطراف العقد صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق وتحديد المحكمة المختصة .	عدم مواكبة النظم القانونية الحالية للتطور السريع الحاصل في مجال التجارة الإلكترونية
السرعة في فصل النزاع	
توفر الخبرة الفنية الخاصة لدى المحكمين .	
تقليل تكلفة ونفقات التقاضي .	صمود تحديد مكان التحكيم
سرية جلسات التحكيم في جميع المراحل .	
سهولة الحصول على الحكم بسبب تقديم المستندات عبر البريد الإلكتروني.	
وجود اتفاقية دولية بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين	

حكم التحكيم:

يصدر قرار هيئة التحكيم بالأغلبية ويجب أن يكون قرار التحكيم مسبباً على أن يتضمن تاريخه ومكان صدوره وأجور المحكمين ونفقاتهم وأية نفقات أخرى ويعتبر التحكيم ملزماً بمجرد الاستلام.

الوساطة الإلكترونية

تعريف الوساطة وخصائصها :

تعرف بأنها وسيلة ودية لحل المنازعات وتتم عبر تدخل طرف ثالث محايد يسمى الوسيط وتهدف الوساطة إلى مساعدة جميع أطراف النزاع على الوصول إلى حل متفاوض بشأنه ومقبول من جميع الأطراف ويجوز للوسيط أن يستمع إلى الأطراف وأن يقارن بين وجهات نظرهم لأجل تمكينهم من حل النزاع القائم بينهم.

ولا يجوز للوسيط اتخاذ قرار بات في أساس النزاع بل إن دوره ينحصر في محاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين .

تم بحمد الله